اثر حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات العامة التركية لعام ١٩٧٣

الكلمات المفتاحية : حزب ، الانتخابات ، التركية

بحث مستل من اطروحة دكتوراه

علي اسماعيل زيدان أ.د: هزبر حسن شالوخ

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

Hazbartshalook1974@gmail.com mushtaqkthair@gmail.com

الملخص

تناول البحث(اثر حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات العامة التركية لعام ١٩٧٣)، تمثل الأحزاب السياسية احد اركان النظام الديمقراطي ولا يمكن للعملية السياسية ان تستقيم من دونها، لذلك مثل حزب الشعب الجمهوري واجهة اليسار الديمقراطي والذي مثل قيادته الجديدة اجويد، إذ استطاعت القيادة الجديدة من طرح برنامج انتخابي طموح يعالج المشاكل التي تعاني منها تركيا والتي كانت نتيجة لإفرازات سياسات حكومات حزب العدالة وحكومات انقلاب المذكرة، استطاع حزب الشعب من خلال ذلك البرنامج من الحصول على الفوز بالانتخابات، إذ كان لذلك الفوز اثره في قيام الرئيس فخري كورتورك بتكليف اجويد بمهمة تشكيل الحكومة بعدما فشلت أحزاب اليمين في ذلك.

المقدمة

مثل حزب الشعب الجمهوري توجه اليسار الديمقراطي خلال انتخابات عام ١٩٧٣ ، لذلك ركز جهوده نحو الوصول الى السلطة، إذ تعد الانتخابات العامة الطريق الذي يمكن من خلاله حزب الشعب الوصول الى السلطة، طرح حزب الشعب الجمهوري برنامج انتخابي ناجح بعنوان (الأيام البيضاء) في إشارة منه الى ان أيام جديدة ستكون في حال فوز حزب الشعب، كان تركيز البرنامج الانتخابي نحو تغير الوضع السياسي والاقتصادي الذي تعاني منه تركيا جراء سيطرة حزب العدالة على الحكم.

قسم البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول برنامج حزب الشعب الانتخابي عام ١٩٧٣، واستعرض المبحث الثاني سير الانتخابات والنتائج، جاء المبحث الثالث والأخير ليسلط الضوء على اجويد ودوره في تشكيل حكومة حزب الشعب الأولى.

المبحث الأول: برنامج حزب الشعب الانتخابي عام ١٩٧٣

استعد حزب الشعب الجمهوري لخوض الانتخابات العامة لاسيما بعد انتهاء دور العسكر في الحكم، من خلال نشره البيان الانتخابي الذي حمل عنوان (الأيام البيضاء) ليعلن فيه خوض انتخابات عام ١٩٧٣ والذي اكد على جوانب مهمه في معالجة المشاكل التي يعاني منها الشعب[١]، جاء في البيان الانتخابي قائلاً (**انه استمرار لبرنامج تغير نظام ١٩٦٩**) ثم اشار على احداث ١٢ اذار ١٩٧١ التي حدثت (**لقد توقفت الديمقراطية وغابت بشكل كبير في تركيا عقب انقلاب ١٢ اذار وانخفض التأثير الشعبي بشكل كبير في ادارة اموال الدولة، حتى ان الكيانات الكبرى التي ظهرت والاحزاب المحافظة المناصرة لها قد اظهروا عدم ارتباطهم بمفاهيم العدالة الاجتماعية التي تمثل احد العناصر الرئيسية في الدستور وكذلك بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية، لكونها لم تطبق بشكل صحيح في تركيا وتركوا المجتمع يعاني ويصارع الفقر)** [٢]، ركز البيان على استغلال موارد الدولة، إذ ذكر (**في اطار ما يسمى بالإجراءات التحفيزية التشجيعية، تم اضافة موارد الدول الى المؤسسات الخاصة، ثم اضافة الاخيرة الى المجموعات الرأسمالية الاحتكارية، وهكذا يتم تجريد الدولة من القوة اللازمة لتحقيق استثمارات البنية التحتية الضرورية في مرحلة الاتجاه للتصنع)** [٣]، ان الكيانات الكبرى التي ظهرت في تركيا وشركاء السلطة، وكذلك الاحزاب التي تعمل في خدمة تلك الكيانات، عملوا على الاسراع في دمج وتوحيد رأس المال المجموعات الرأسمالية الاحتكارية، وكان اسهل طريق لتحقيق ذلك هو غلاء الاسعار المفتعل بواسطة دوامة التضخم، وكانت تلك الدوامة في ازدياد تدريجي امام دخل العمال ومتوسطي الدخل والمتقاعدين عن العمل، حتى ازداد الفقراء فقراً وازداد الاغنياء ثراءً، لذا يجب محاربة ذلك التوجه والا فان الدولة جميعها تكون رهينة بيد الرأسمالية الاحتكارية[٤]، **(لقد وجد الرأسماليون لتحقيق الثراء بشكل أسرع عن طريق رفع الاسعار بشكل عام ورفع نسبة الارباح مع الوقوف ضد حق الاضراب والعقد الاجتماعي ودوائر العمل الكبرى في تركيا)** [٥]، **(ان المفهوم الاقتصادي الذي ساد العالم في سبعينيات القرن العشرين هدف الى جمع المال في يد الجماعات الرأسمالية الاحتكارية، والاسراع في دمج راس**

المال عن طريق استغلال وافقار فئات واسعة من المجتمع، ذلك التوجه اضر تركيا وبدأ ينخر جسد الاقتصاد التركي نتيجة لانفتاح حكومات حزب العدالة نحو الغرب، اذا ترك الوضع على حاله بيد تلك الفئات يجعل غالبية الشعب التركي يعيش في وضع مزري، ولا حل لتلك الامر الا بفوز حزب الشعب من اجل وقف الاحتكار) [٦].

اعلن حزب الشعب الجمهوري ان الديمقراطية في تركيا قد فسدت بعد ١٢ اذار واصبح الاتجاه يسير ضد العدالة الاجتماعية واصبح الاقتصاد في حالة قحط تام ومن الصعب العيش في ظل ذلك الوضع، وان الوضع الذي اقترحه الحزب عمل حل جذري شامل بما فيها السياسة المالية، يعتمد على التوجه للاستثمار وجمع مدخرات الشعب البسيطة والتعاون بينهم في اطار الوقوف ضد الاتجاه الاحتكاري، ثم تكوين القطاع الشعبي ليكن القطاع الثالث بالإضافة الى القطاع العام والخاص [٧]، لقد ركز الحزب في التنمية الاقتصادية على المبادرات الشعبية المشتركة والعمال العاملين بالخارج والنقابات والضمان الاجتماعي وجمعيات الفلاحين التعاونية ومؤسسات المساعدة التي تجمع المساعدات الخارجية وتقديمها للفئات الفقيرة في تركيا، وان تلك الفئات هي مصدر تمويل القطاع الشعبي، وذكر الحزب ان ذلك القطاع اذا ما توفرت له الظروف يصبح اكبر قطاع اقتصادي يدعم ويحفز الاجراءات المالية والنقدية والاقتصادية بالدولة [٨]، وضع الحزب برنامجه كخطة عمل للقطاع العام والشعبي والذي نص:. [٩]

١. يكون للقطاع العام الريادة في تطوير صناعة السلع الاساسية وبناء المؤسسات الصناعية الكبرى .
٢. كل الاجراءات التي يتم تنفيذها للإسراع من ضبط الخطة الاقتصادية تكون موجهة لصالح القطاع الشعبي .
٣. تشغيل وتقيم الموارد الموجودة في باطن الارض لصالح الدولة فقط.
٤. التنقيب عن النفط وانتاجه ونقله وتوزيعه من خلال الدولة فقط.
٥. تقوم الدولة بتشجيع ودعم الواردات الخاصة باستثمارات مؤسسات قطاع الشعب .
٦. تتم اعمال الاستيراد والتخزين بواسطة الدولة .

٧. تحقيق الوحدة الرأسمالية في يد التجمعات الشعبية المنتجة .
٨. تشكيل اتحاد تجارة خارجية ومؤسسات تعاونية عليا بمساعدة الدولة، وتكون السيطرة للشعب بنسبة كبيرة على التجارة الداخلية والخارجية .
٩. تطبيق مبدأ اعمار الاراضي وتشكيل تعاونيات للإصلاح الزراعي .
١٠. يتم تكوين القرى التمدنية للإسراع في تحويل المجتمع من مجتمع زراعي الى مجتمع صناعي .
١١. يتم تأسيس بنك تعاوني يدعم القروض التعاونية والمنح .
١٢. تغير المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بشكل تام ويعمل ممثلاً عن الدولة في ادارة الاعمال بشكل مباشر، ويحصل العاملين على نسبة من الارباح، وتعمل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام بإدارة شعبية مع بقائها تابعة لملكية الدولة، ولن يتم تحديد مجالات الاستثمار التي تعمل بها تلك المؤسسات .
١٣. لن تكون هناك مبادرات للاختلاط بمعنى تحقيق تعاون بين القطاع العام والخاص، ولن يتم تأسيس اي مؤسسات اقتصادية تابعة للقطاع العام بالتعاون مع اي قطاع خاص اجنبي او محلي ويجب تصفية المؤسسات القائمة بذلك الوضع .
١٤. الحفاظ على الاعمال الصغيرة ودعم الدولاتية بمبادرة التجارة والحرفين في مواجه راس المال الاحتكاري. ان تأكيد الحزب على القطاع العام والشعبي هو من اجل وضع حد للقطاع الخاص والمختلط الذي عمل على استغلال الوضع الاقتصادي من اجل افقار الشعب واضعاف قدرة الدولة الاقتصادية .

وكان للقطاع الخاص نصيب كبير في برنامج حزب الشعب الجمهوري الذي اكد على :. [١٠]

١. تنظيم اعمال البنوك والاقتراض في سبيل الحد من احتكار رأس المال.
٢. توجيه الاجراءات التحفيزية الى الصناعات الصغيرة والمتوسطة والى دعم صناعيي الاناضول تحديداً.

٣. ان توفير الارباح واتحاد راس المال المفرط للمؤسسات الرأسمالية الكبرى، واستخدام موارد القطاع العام لصالحها أكثر من اموالها، يؤدي الى منع التعاون المفرط مع راس المال الاجنبي في الحالات الغير ضرورية والصناعات التجميعية والاستهلاكية الفاخرة والاتجاهات الاستهلاكية.

٤. فرض ضرائب معقولة غير مبالغ فيها على الفلاحين الاثرياء الذين يدفعون ضرائب منخفضة جداً بالرغم من حصولهم على كمية كبيرة جداً من المحاصيل الزراعية.

٥. تطبيق المبادرات الرأسمالية الكبرى بشكل يتناسب مع النظام التخطيطي.

٦. الفصل بين الغرف التجارية والغرف الصناعية .

٧. تقديم تسهيلات ائتمانية مناسبة للأهداف الصناعية والتجارية .

٨. الوقوف على الاهتمامات الخاصة والمصلحة العامة .

٩. في اطار الاجراءات التحفيزية رفع الاعفاءات الضريبية المبالغ فيها الممنوحة للكيانات الكبرى، أراد حزب الشعب تغير القطاع الخاص ويكون تحت اشراف الدولة وعدم تركه يعمل بحريته حتى لا يضر المصلحة والاقتصاد العام .

لقد تضمن البيان الانتخابي شروط وقيود اقوى مما سبق تم فرضها على رأس المال الاجنبي وفقاً للبيان، بينما قدمت تركيا امتيازات كبيرة لرأس المال الاجنبي لا يوجد مثلها في دول العالم ولم تستفد منها بالقدر المتوقع [١١]، ان رأس المال الاجنبي هو صاحب القرار بالنسبة لنقل الارباح التركية الى الخارج، لذلك حصل راس المال الاجنبي على اكثر مما حصلت عليه تركيا ونقله للخارج، واعلن الحزب عند فوزه يضع نهاية لذلك الوضع ويتم فرض قيود مقبولة بالمعايير العالمية على قدرة رأس المال الاجنبي اخراج ارباحه الى الخارج فضلا عن الاجراءات التالية :- [١٢]

١. ان يكون راس المال الاجنبي صاحب نسبة اقل من النصف في اي شركة يدخلها .

٢. السماح لرأس المال الاجنبي بشروط محددة بالتصدير وبنسبة محددة وفي مجالات محددة، وان يتم الموافقة على دخول راس المال الاجنبي في الصناعات التجميعية او الصناعات الغير ضرورية .

٣. لن يتم قبول مساعدات خارجية او رأس مال اجنبي بشروط تؤدي الى التدخل في السياسة القومية او تمثل عبئ على مالية الدولة .

٤. لن يتم السماح لرأس المال الاجنبي بالتدخل في الزراعة او تشغيل الموارد المعدنية.

٥. التخلص من نظام الاعتماد على كيانات محددة او دولة بعينها عند الطلب الحصول على مساعدة خارجية او الحاجة الى رأس المال الاجنبي .

٦. فرض ضمانات فعالة على رأس المال الاجنبي الذي يسهم في الصناعة او في مستقبل تركيا .

أما في جانب النظام السياسي والاجتماعي تناول البيان الانتخابي اقتراحات يتم بموجبها صياغة النظام الاقتصادي في اطارها وكانت التجديدات المتضمنة في البيان تحت عنوان (**الانسانية ونظام العمل الديمقراطي**) [١٣]، إذ اكدت مقترحات الحزب في النظام السياسي والاجتماعي كالاتي:- [١٤]

١. منع محاكم امن الدولة من تهديد حقوق العمال والاعمال النقابية .

٢. السماح بتشكيل النقابات العمالية من جديد وتوسيع صلاحياتها وحقوقها .

٣. اصدار قانون العمل الزراعي .

٤. حساب مكافئة نهاية الخدمة وفقاً الى دفع مرتب شهري كامل لكل عام وليس نصف شهر لكل عام كما كان الوضع مسبقاً.

٥. حل مشكلة ضوابط فصل الموظفين .

٦. انشاء تأمينات اعانة البطالة.

٧. عمل استفتاءات عمالية لأجل تحديد سلطات العقد الاجتماعي .

٨. تطبيق مبدأ ادارة العمال بشكل مباشر لحقوقهم في المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام .

٩. بالنسبة للمبادرات المقترحة فيما يخص **(الضمان الاجتماعي)** في البيان الانتخابي فكانت تشمل التجديدات التالية :- [١٥]

أ: الاهتمام بضم كبار السن جميعهم الذين تخطوا السن المحددة من اصحاب الدخل المحدود والغير تابعين الى اي مؤسسة ضمان اجتماعي الى الضمان الاجتماعي .

ب: ضم كل ربات البيوت الغير تابعات الى الضمان الاجتماعي الى التامين.

ج: السماح للسيدات بالتقاعد عن العمل بسن مبكرة .

د: يشمل الضمان الاجتماعي كل عمال الغابات والزراعة.

شغل اجاويد وزيراً للعمل لذلك كان مطلعاً على مشاكل الطبقات الاجتماعية المتوسطة والمنخفضة ولم يكن هناك الاهتمام الكافي من قبل الدولة اتجاههم لذلك عمل من خلال وجوده على رأس الحزب واماله في الوصول الى السلطة من اجل حل تلك المشاكل الاجتماعية المستعصية .

يعد الامن الداخلي في برنامج الحزب الانتخابي احد العوامل المهمة في ضمان الاستقرار، اذا كان النظام الاجتماعي والاقتصادي في بلد ما غير عادل ومتوازن فحتى اكثر التدابير الامنية فعالية لا تكفي لتوفير السلام، خلال فترة حكم حزب العدالة لم تستخدم الاجراءات القانونية ضد الافعال غير القانونية التي اضرت بالسلام والامن، وبعد ١٢ اذار تمت معاقبة اليسار الديمقراطي السلمي او الحركات الديمقراطية الاجتماعية والذين لم يشاركوا في اي سلوك غير قانوني على نحو غير عادل [١٦]، نفذت بحق اليسار ادانات غير واقعية وملفقة من قبل وكالة الاستخبارات الرسمية للدولة والتي تدعي العمل ضمن حدود الدستور وقواعد دولة القانون لكن في الحقيقة تلك الاعمال خلقت الفوضى وتسببت في عدم الثقة بالدولة، لذا نشر حزب الشعب الجمهوري في برنامجه الانتخابي انه يعمل على ادامة الامن الداخلي والسلام الاجتماعي والنظام وسيادة القانون، ويتم استخدام سلطة الدولة بشكل اكثر فعالية ضد الأفعال غير الدستورية، وبذلك لن تتجاوز حدود حكم القانون الديمقراطي، ويتم حذف مفهوم جريمة الفكر القانوني، بالإضافة الى ذلك يدعم حزب الشعب اصدار عفو عام من اجل نشر افراح الذكرى السنوية في كل البلد بعد مرور خمسين عام على قيام الجمهورية التركية، نتيجة لذلك هدف الحزب ان يتطلع الناس الى مستقبلهم من خلال ادارة عادلة وشعبية وفعالة حتى

يتحقق مبدأ السلام في البلاد ، وان الحزب يعمل من اجل الحصول على اغلبية كافية من اجل اجراء التعديلات الدستورية التي تؤثر على استمرار الحياة الديمقراطية [١٧].

أما التعليم اقترح بيان حزب الشعب الجمهوري تحت مسمى **(الايام البيضاء)** بالنسبة للتعليم **(ان يكون دخول الجامعة بدون اختبارات التي تجري بعد اختبارات المرحلة الثانوية، وان يكون التعليم العالي بالمراسلة ومجاني بلا مقابل، والسماح لشاب التعليم العالي بالمشاركة في اعمال التنمية المجتمعية في العطلات الصيفية)** [١٨]. ان برنامج الحزب فيما يخص التعليم وطرحه لفكرة دخول الجامعة بدون اختبارات يعد خطوة نحو تدهور التعليم في تركيا، الامر الذي سيؤدي الى تخريج فئات دون مستوى علمي، اما فيما يخص التعليم العالي كيف يتم اعداد اساتذة للجامعات لم يكن لهم مستوى علمي جيد، لا سيما عندما عرض برنامج الحزب بالنسبة للدراسات العليا بالمراسلة دون دراسة.

في الجانب الديني اشار البيان الابتعاد عن الامور الدينية، , وعدم الدخول في اي مناقشات دينية، بسبب الصراعات التي حصلت في بعض الدوائر الحكومية حول حرية الاعتقاد لا سيما ان الكثير من فئات الشعب ضاعت حقوقهم في ظل تلك الصراعات، ولم يكن ارتباط الشعب التركي بالدين والمعتقدات الدينية عائقاً امام حزب الشعب الجمهوري لتحقيق العدالة الاجتماعية، بل العكس كانت وسيلة مساعدة [١٩]. كان طرح اجويد (Buland ajwyd) [٢٠]، واهتمامه بالجانب الديني باعتبار ان اغلب الشعب التركي اسلامي وذات تراث اسلامي طويل متمثلاً بالدولة العثمانية، ولم يستطع اتاتورك (Mustafa Kamal) [٢١]، وخلفائه في حزب الشعب الجمهوري ان يقتطع الشعب التركي من تاريخه الاسلامي، لذلك حاول اجاويد ان يوضح بانه الى جانب الدين بل يدعمه، من اجل ايصال صورة ان حزب الشعب الجمهوري الحالي هو غير حزب الشعب في عهد اتاتورك .

المبحث الثاني: سير الانتخابات والنتائج

ذهب زعماء الاحزاب السياسية في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٣مثلهم مثل المواطنين في المجتمع التركي الى صناديق الاقتراع، وقد حدثت بعض المشكلات والتوترات بين المواطنين وحدوث بعض الإصابات نتيجة لقيام بعض الافراد في حزب العدالة بالتهجم على المواطنين المؤيدين الى حزب الشعب الجمهوري في الأناضول [٢٢]، شاركت سبعة احزاب سياسية في

تلك الانتخابات وبلغت نسبة التصويت (٦٦.٩ %) ، نجح حزب الشعب الجمهوري في ان يحصل على المركز الاول فيها بنسبة ٣٣.٣ %، كانت اصوات احزاب اليمين منقسمة على مجموعة من الاحزاب الامر الذي جعلها لم تحصل على المركز الاول [٢٣]، وفقاً لتلك النتائج زاد حزب الشعب الجمهوري من نسبة الاصوات بالمقارنة من انتخابات عام ١٩٦٩، ويرجع ذلك الانتصار الى القاعدة الجديدة للحزب والمتمثلة بالعمال والحرفين واصحاب التوجه اليساري، كذلك الافكار التي طرحها اجويد في معالجة المشاكل التي تعاني منها تركيا والتي اصبحت مشاكل مستعصية لم تسطع احزاب اليمين التي ظلت جاثمة على السلطة من حلها، بل العكس عملت على زيادة مشاكل تركيا وادخالها في فترة من الفوضى والعنف الامر الذي جعل المؤسسة العسكرية تتدخل من اجل وضع حد لذلك التدهور [٢٤].

الجدول يوضح عدد الاصوات ونسبة المصوتين والمقاعد [٢٥].

ت	اسم الحزب	الأصوات	نسبة الاصوات	عدد المقاعد
١	حزب الشعب الجمهوري	٣.٥٧٠.٥٨٣	% ٣٣.٣	١٨٥
٢	حزب العدالة	٣.١٩٧.٨٩٧	% ٢٩.٨	١٤٩
٣	حزب السلامة	١.٢٦٥.٧٧١	% ١١.٨	٤٨
٤	الحزب الديمقراطي	١.٢٧٥.٥٠٢	% ١١.٩	٤٥
٥	حزب الثقة الجمهوري	٥٤٦.٣٤٣	% ٥.٣	١٣
٦	حزب الحركة القومي	٣٦٢.٢٠٨	% ٣.٤	٣
٧	حزب الوحدة التركي	١٢١.٧٥٩	% ١.٥	١
٨	المستقلين	٣٠٣.٣١٨	% ٢.٨	٦
	المجموع	**١.٦٤٣.٢٨١**	**% ١٠٠**	**٤٥٠**

وفقاً لنتائج الانتخابات لم يتمكن اي حزب من تحقيق الفوز الذي يمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، لذلك ذهبت الأحزاب الى البدائل لتولي السلطة عن طريق تشكيل ائتلاف، إذ بدأ الرئيس فخري كورتورك (Fakhri Kurtork) [٢٦] مباحثاته مع قادة الاحزاب يومي ٢٦ – ٢٧ تشرين الاول، اذ أكد حزب العدالة انه لا يرغب في المشاركة في ائتلافات، في حين كان حزب الشعب وحزب السلامة والحزب الديمقراطي يتغلبان على المواقف والدخول في نقاشات مستديرة [٢٧].

المبحث الثالث: اجويد ودوره في تشكيل حكومة حزب الشعب الاولى

كلف فخري كورتورك في ٢٧ تشرين الاول اجاويد زعيم حزب الشعب من اجل التحالف مع الاحزاب وتشكيل الحكومة باعتباره زعيم اعلى اصوات حزب في المجلس الوطني الكبير، بدأ اجاويد الاجتماع مع قادة الاحزب دون اضاعة الوقت، ودخل في مفاوضات مع نجم الدين اربكان [٢٨]، زعيم حزب السلامة ولكن اربكان طلب بعض الوقت من اجل الرد على طلبه [٢٩]، بعث اربكان رسالة الى سليمان ديميريل(Solomon Demirel)[٣٠] ، يدعوه بالتخلي عن قراره بعدم الانضمام الى الائتلاف، وذكر له اربكان ان قرار تحالفه مع اجاويد قيد البحث وغير واقعي، وان التحالف بين احزاب اليمين سيكون افضل تحالف [٣١]، بعد ثلاث أيام من طلب فخري كورتورك من اجاويد تشكيل الحكومة تراجع حزب الشعب الجمهوري التحالف مع حزب السلامة وذكر ان التحالف معه لا يمكن ان يكون فعالاً في ظل الظروف الحالية، واعاد اجاويد طلب فخري كورتورك [٣٢]. ان عدم موافقة حزب الشعب التحالف مع حزب السلامة الوطني بسبب الاختلافات الايدولوجية وتقارب حزب السلامة من حزب العدالة خصم حزب الشعب.

نتيجة لرفض اجاويد، اجرى كورتورك محادثات مع مختلف قادة الاحزاب ومنح ديميريل في نهاية المطاف مهمة تشكيل الحكومة في ١٢ تشرين الثاني، وبدأ ديميريل مفاوضات مع عدد من الاحزاب لكن كانت سلبية باستثناء حزب السلامة كانت ايجابية، اقترح اربكان على ديميريل تحالف يضم حزب العدالة وحزب الشعب، لذلك التقى ديميريل بأجاويد لكن الاخير رفض ذلك العرض لأنه الحزب الذي حصل على اكبر عدد من الاصوات وبالتالي ليس من المتوقع ان يقبل ائتلافاً يقوده حزب العدالة [٣٣].

بعد تلك التطورات عاد دييمريل الى كورتورك في ١٧ تشرين الثاني واعاد اليه مهمة تشكيل الحكومة، التقى كورتورك مع قادة حزب الشعب والعدالة، وقد اقترح اجاويد اجراء انتخابات مبكرة اذا لزم الامر، طلب كورتورك من اجاويد وديميريل مناقشة الامر فيما بينهم وابلاغ رئاسة الجمهورية بالأمر، ابلغ اجاويد كورتورك في ٢٣ تشرين الثاني رايه الذي يدعو الى اقامة حكومة اقلية او اقامة انتخابات مبكرة، اعترض حزب العدالة على انشاء حكومة اقلية ووصفوها بالمغامرة بالإضافة الى معارضة الحزب الديمقراطي وحزب الثقة الجمهوري، كذلك رفض مقترح اقامة انتخابات جديدة [٣٤]، فتح الرئيس كورتورك المفاوضات مجدداً في ٢٨ تشرين الثاني لكن دون نتائج تذكر، اقترح كورتورك تحالف يضم حزب الشعب و حزب العدالة للتغلب على الازمة الحكومية المستمرة، لكن حزب الشعب عارض الاقتراح بشدة ووصف التحالف مع حزب العدالة بالمستحيل [٣٥].

في تلك الاثناء جرت الانتخابات البلدية في ٩ كانون الاول وحصل حزب الشعب على المركز الاول، لذلك اكد حزب الشعب على الانتخابات المبكرة لأنه يتوقع ان يحصل على نتيجة جيدة في حالة اعادتها، واقترح اجراء انتخابات في نيسان او أيار، كان حزب العدالة متردداً في تاريخ الانتخابات لان حزب الشعب سوف يتمكن من كسب الاصوات الى صالحه في حالة اجرائها في ذلك التاريخ [٣٦].

قام الرئيس كورتورك بإرجاع نعيم طالو الى منصبه رئيساً للحكومة في ١٥ كانون الاول نظراً لعدم امكانية تشكيل حكومة جديدة، مع ذلك لم يستجب الطرفان لجهود نعيم طالو لتشكيل الحكومة، وطلب من فخري كورتورك اعفائه لكن الرئيس رفض وطلب منه البقاء في منصبه وأجرى مفاوضات مع قادة الاحزاب ولم يتوصل الى نتيجة ايجابية [٣٧].

في ١٦ كانون الثاني من عام ١٩٧٤ اعاد كورتورك تكليف اجاويد لتشكيل الحكومة وتم تكثيف المقابلات بين حزب الشعب وحزب السلامة الوطني، واستمرت المفاوضات الى ١٩ كانون الثاني وأصدروا بيانا مشتركا ذكروا فيه ان المفاوضات وصلت الى طريق ايجابي وسريع وانهم يعكفون الى كتابة بروتوكول التحالف الذي يجب ان يتفق عليه ممثلي الحزبين، وقد طالب حزب السلامة ببعض الضمانات من اجل الدخول في الحكومة لا سيما بعض الوزارات المهمة [٣٨].

تناول البروتوكول التحالف اهم الوعود [٣٩].

١. العفو التام عن جرائم الغابات، والجرائم العقائدية والفكرية وذلك ليعم السلام الداخلي في المجتمع لا سيما في المواد رقم ١٤١ و ١٤٢ من القانون الجنائي التركي تنص على كل ما يخص الجرائم الفكرية، والمادة رقم ١٦٣ من نفس القانون تشتمل على كل ما ينص الجرائم العقائدية .
٢. منح حق التصويت لمن هم بسن الثامنة عشر .
٣. منح حق التصويت للمغتربين خارج البلاد .
٤. يمكن للفلاحين الاستفادة من القروض الائتمانية الزراعية بشكل مباشر دون الحاجة الى وسطاء او مرابين .
٥. انشاء بنك تعاوني لدعم وتطوير الحركات والجمعيات التعاونية .
٦. اتباع سياسة تعزيز الصناعة الصغيرة والمتوسطة .
٧. تطوير القطاع الشعبي الذي سيدعم المبادرات الشعبية بقوة، بالإضافة الى القطاع العام والخاص .
٨. استخراج وتشغيل كل الموارد من باطن الارض من خلال الدولة فقط وتاميم كل المعادن ذات القيمة الاهمية الاستراتيجية .
٩. انشاء الريف المتمدن المتحضر .
١٠. تطبيق مبدأ الاستفتاء بهدف تحديد النقابات المسؤولة في العقد الاجتماعي.
١١. وضع مواد اخلاقية اجبارية في التعليم الابتدائي والمتوسطة .

في يوم ١ شباط عام ١٩٧٤ تقدم اجويد لقراءة البرنامج الحكومي في المجلس الوطني الكبير **(سيدي الرئيس اعزائي اعضاء المجلس الوطني، ان نتائج انتخابات ١٤ تشرين الاول وظروف بلدنا جعلت من الصعب تشكيل حكومة من حزب واحد، لكننا نعتقد ان هناك حكومة ديمقراطية قوية ضمن تلك الصعوبات، لقد توصلنا بالاتفاق مع حزب السلامة الوطني على المبادئ والسياسات التي سنتبعها في كل مجال، ان تماسك الحكومة داخل نفسها لن يكون صحياً الا اذا اكتملت بثقة ودعم من الامة والبرلمان وسنحاول كسب وحماية هذه الثقة بموقفنا وسلوكنا)** [٤٠]، وقد تناول البرنامج الحكومي اهتمام واضح من قبل اجويد في حل مشاكل تركيا العالقة، لا سيما في الجانب الاقتصادي ومحاولة تنشيط الاقتصاد في جانب الضرائب والاهتمام بالطاقة، كذلك في الجانب السياسي والاجتماعي والامني من

ناحية الاهتمام بالقوات المسلحة [٤١]، بعد ان تم قراءة البرنامج وعرض التشكيلة الحكومية على المجلس الوطني الكبير، طلب اجويد من الحاضرين التصويت، وفي جلسة ٧ شباط بلغ الحاضرين ٣٧٣ نائب، حصلت الحكومة على ثقة ٢٣٥ صوت بينما رفض ١٣٦ عضواً وامتنع عضوان من ابداء اي راي [٤٢]. كان برنامج الحكومة الائتلافية يركز بشكل كبير على الجانب الاقتصادي كون الظروف التي تمر بها تركيا صعبة جداً، لذلك طرح البرنامج من اجل حل الوضع التركي.

الخاتمة:

١. كانت القيادة الجديدة والطموحة لحزب الشعب اثرها الكبير في كسب طبقات كبيرة من الشعب الى جانب الحزب .
٢. اكد برنامج الحزب السياسي في الانتخابات على تصحيح مسار الديمقراطية الذي تعطل جراء انقلاب عام ١٩٧١، والسعي بكل الجهود من اجل إعادة الديمقراطية الى تركيا.
٣. كان هناك تركيز كبير لبرنامج الحزب فيما يخص القطاع العام، كون ذلك القطاع له اثر كبير في دعم اقتصاد الدولة وقوتها لاسيما فيما يخص عمليات التنقيب عن الموارد المعدنية .
٤. كان لذلك البرنامج اثره الناجح في حصول حزب الشعب على المركز الأول في تلك الانتخابات، كونه استطاع كسب قطاعات كبيرة من الشعب التركي الى جانبه.
٥. نتيجة لذلك الفوز والانشقاق الكبير بين أحزاب اليمين استطاع حزب الشعب من تشكيل حكومته في شباط ١٩٧٤.

Abstract

The Impact of the Republican People's Party on the Public Elections in Turkey 1973

Keywords: party, elections, Turkish

The paper is extracted from Ph.D. Dissertation

Prof. Hazber Hassan Shaloukh (Ph.D.) **Ali Esmail Zaidan**

University of Diyala

College of Education for Humanities

Department of History

The research dealt with (The impact of the Republican People's Party on the general elections in Turkey 1973). The political parties represent one of the pillars of the democratic system and the political process cannot be upright without it. so, the CHP represented the front of the democratic left, which was led by Ecevit as its new leadership. The new leadership was able to put forward an ambitious electoral program that addresses the problems suffered by Turkey, which was the result of the policies of the Justice and Development Party as well as the governments of the coup. The People's Party was able through that program to win the elections. This victory had an impact on President Fahri Korutürk appointment of Ecevit to form a government after the failure of the right-wing parties to do so.

قائمة الهوامش والمصادر:

(1) Serhan Yucel , Demokrt Parti , Baski 1 , istanbul , 2006 , S157.
(2) Turkiye Buyuk Millet Meclisi , Aras Tirmasi Kommis yony Raporu , Cilt1 , T.B.M.M , Basimevi , 2012 , 515
(3) A.E. S:512 .
(4) Turkiye Buyuk Millet Meclisi , Aras Tirmasi Kommis yony Raporu , Cilt1 , T.B.M.M , Basimevi , 2012 , S 515 .
(5) CHP, CHP 1973 Secia Bildirgesi Czeti , T.B.M.M , Ankare 1973, S:5
(6) A.E. , S:5.
(7) Turkiye Buyuk Millet Meclisi , A.G.E , S:516.
(8) Cumhuriyet Halk Partisi Tuzuk, T.B.M.M, Kutuphanesi, Ankara, 2005 , S:37.
(9) Hikmet Bila , Sasyal Demokrat Surec Icinde CHP Ve Sonrasl,Ikinci Baski , 1987, S:385.
(10) Hikmet Bila,Sasyal, A.G.E.S:386.
(11) yunns Emre , CHP, sosyal Demokrasi ve sol Turiyede sosyal demokrasinin Kurulus yillari 1960-1966,Baski 1 , istanbul , 2013 , s103.
(12) Hikmet Bila , CHp Tarihi , nezih Danyal, ankare , 1979, S:587.
(13) Cumluriyet Halk Partisi Programi , Yeni Hedefler , T.B.M.M, Ankara , 1995 , S:23.
(14) Hikmet Bila ,Sosyal , A.G.E.S:388.
(15) A. E.S:388.

([16]) Melih Cevdet Anday , Hakaret Cumhuriyet 1973 , T.B.M.M , Ankara 1974 , S:74 -75 .

([17]) Cumhuriyet Halk Partisi, A.G.E., , S:58.

[18] Turkiye Buyuk Millet Meclisi ,A.G.E.,S:516

([19]) HIkmet Bila , CHP , A.G.E. , S: 590 – 591 .

([٢٠]) بولند اجويد ولد عام ١٩٢٥ في استانبول ،درس الادب الا انه لم يكمل دراسته، عمل اولا موظفا في مطبعة حكومية ،ثم عمل في صحيفة حزب الشعب الجمهوري انتخب عضوا في البرلمان عام ١٩٥٧ ،عين وزيرا للعمل في حكومات اينونو ١٩٦١ الى ١٩٦٥ وضع الاطار القانوني للعمل النقابي في تركيا اصبح سكرتير العام لحزب الشعب عام ١٩٦٦ اطلق سياسة يسار الوسط ، اصبح رئيساً لحزب الشعب الجمهوري عام ١٩٧٣، اصبح رئيسا للوزراء للمدة ١٩٧٣الى ١٩٧٤، ثم للمدة ١٩٧٨ الى ١٩٧٩ ثم منع من العمل السياسي عام ١٩٨٠، عمل على تأسيس حزب اليسار الديمقراطي اصبح رئيسا للوزراء للمدة ١٩٩٩ الى ٢٠٠٢ ،توفي ٢٠٠٦ ،ينظر حامد محمد السويداني، بولد اجويد ودورة في السياسة التركية، ط١، دار غيداء، عمان ،٢٠١٤.

([٢١]) ولد مصطفى كمال في مدينة سالونيك ١٨٨١ وهي مدينة اغريقية قديمة، كان والده موظفاً في الكمارك دون الطبقة المتوسطة من أصل الباني، دخل مصطفى كمال في سن السابعة مدرسة ابتدائية تدرس وفق المنهج الغربي لكنه لم يكمل دراسته، لذلك التحق بالمدرسة العسكرية في سن الحادية عشر، وفي سن السابعة عشر التحق في الكلية الحربية العليا في ماستر ، ثم التحق بعد ذلك بمدرسة أركان الحرب بالإستانة، وقد التحق بجمعية الوطن السرية التي كانت تحمل افكار غربية ضد السلطان عبدالحميد الثاني، لذلك تعرض الى السجن، بعد انقلاب ١٩٠٨ عاد الى سالونيك وأصبح مديراً للمدرسة الحربية فيها، شارك في الحرب ضد ايطاليا ١٩١١، ثم في الحرب البلقانية ١٩١٢، لما اندلعت الحرب العالمية الاولى شارك فيها بصفة قائد لواء واستطاع من افشال هجوم الحلفاء البحري في غالي بولي ١٩١٥، ونتيجة لهزيمة الدولة العثمانية في الحرب لم يقبل مصطفى كمال هزيمة بلاده ، لذلك تم تأليف وحدات خاصة اخذت على عاتقها المقاومة وأصبح رئيساً للمجلس الوطني الكبير عام ١٩٢٠، ثم رئيساً للجمهورية عام ١٩٢٣ واستمر فيها حتى وفاته ١٩٣٨. ينظر : محمد صبيح، اتاتورك ، ط١، دار احياء الكتب العربية، د.ت ، ص: ٤٧-١٤٠.

([22]) Kerem Hocaoglu , 1973 secimlerinde cumunriyet halk partisi , Yukesk lisans tezi universitesi ataturk , Ankara , 2018, S:146.

([٢٣]) يوسف ابراهيم الجهماني، اتاتوركية القرن العشرين، ط١، دار حوران، دمشق ، ٢٠٠٠ م ، ص ٤٨.

([24]) Kerem Hocaoglu , A.G.E. , S: 146 .

([25]) Ihsan Ezherli, Turkiy Buyuk Millet Meclisi 1920 – 1992, Baski :1, T.B.M.M, Ankara , S:204 .

(٢٦) ولد فخري كورتورك عام ١٩٠٣ ، تخرج من الاكاديمية البحرية عام ١٩٢٣ ، عمل ملحقا للبحرية في عدة سفارات ، رقي الى رتبة ادميرال عام ١٩٥٠ ، اصبح قائدا للقوات البحرية عام ١٩٥٧ ، وفي عام ١٩٦٠ عين سفيرا لبلاده في موسكو ثم مدريد ، انتخب عضوا في مجلس الشيوخ عام ١٩٦٨، اصبح رئيسا للجمهوريةعام ١٩٧٣، توفي عام ١٩٨٧، ينظر Tugba Yolcu, CUMHURBAŞKANININ HALK TARAFINDAN SEÇİLMESİNİN TÜRK DEMOKRATİKLEŞME SÜRECİNE ETKİSİ, Doktora Tezi, İnönü Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü , Siyaset Bilimi ve Kamu Yönetimi Anabilim Dalı ,2013, S 208-210.

(27) Caner Erdogan, Cumhriyet Halk Partisinin Tek Parti Donemi Sonrasi ideolojik Evrimi ,Ozgurlukcu Muhalefet Ortanin Solu Ve Demokratik Sol 1950 – 1980 ,The Journal Of Academic Social Science ,Sayi :53, 2017 ,S: 311 – 312 .

(٢٨) ولد عام ١٩٢٦ في قوينا تخرج من الجامعة عام ١٩٤٨، حصل على درجة الاستاذية عام ١٩٦٢، برز الى الامام كرئيس لاتحاد غرف التجارة والصناعة، انتخب عضواً في البرلمان كمستقل عام ١٩٦٩، واسس عام ١٩٧٠ حزب النظام القومي الذي كانت له سمة اسلامية، اغلق الحزب عام ١٩٧١ ، ثم عاد ليظهر من جديد باسم حزب السلامة الوطني، اصبح نائباً لرئيس الحكومة عام ١٩٧٤، منع من الحياة السياسية عام ١٩٨٠، اسس حزب الرفاه عام ١٩٨٣، اصبح رئيساً للحكومة عام ١٩٩٦ ، ينظر: منال محمد صالح ، نجم الدين اربكان مفكراً اقتصادياً، مجلة جامعة كركوك ، العدد ٢ ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٨ – ٩٩ .

(29) Nedim Yalansiz, Turkiyed Koalisyon Hukmetleri 1961 – 2002 , Huke Kitaplari , Istanbul , 2006 , S:287.

(٣٠) ولد سليمان ديميريل عام ١٩٢٠ في مقاطعه اسبارطه تخرج كمهندس في المياه الهيدروليكيا وكان مسؤولاً عن بناء السدود في عهد مندرس، دخل بعد عام ١٩٦٠ مؤسسه الاعمال وعمل لدى مؤسسه امريكية ، انتخب رئيساً لحزب العداله عام ١٩٦٤ ، عين رئيساً للحكومة (١٩٦٥-١٩٧١) و(١٩٧٤-١٩٧٨) و(١٩٧٩-١٩٨٠) و(١٩٩١-١٩٩٣) ،اصبح رئيساً للجمهورية التركية (١٩٩٣ – ٢٠٠٠) ، ينظر: فوزي محمد صالح وهب ال اسود . سليمان ديميريل وحزب الطريق الصحيح ١٩٨٣-١٩٩٧،رسالة ماجستير غير منشورة ،كليه الاداب ، جامعه الموصل ، ٢٠١٢ .

(31) Derya celiker , 1961 – 1980 Arasi koalisyon Hukmetlerine bir ornek: 1974 , CHP – MSP kolisyonu , sosyal bilimler enstitusu, pamukkale uniresitesi , 2009 , S:45

(32) Nedim Yalansiz, Turkiyed Koalisyon Hukmetleri 1961 – 2002 , Huke Kitaplari , Istanbul , 2006 , S:288.

(33) A. E, S289.

(34) Turkiy Buyuk, A.G.E. , S: 519 .

([35]) Cumluriyet Halk Partisi Programi , Yeni Hedefler , T.B.M.M, Ankara , 1995 S: 45.
([36]) Nedim Yalansiz , A.G.E. , S:292.
([37]) Turkiy Buyk , A.G.E. , S:520.
([38]) A.E. ,S:520 .
([39]) Hikmet Bila , Sosyal , A.G.E. , S: 392 – 393 .
([40]) Millet Meclisi Tutanak Dergisi, Donem: 4, Cilt:1, Topla:1, 1/2/1974, S: 350.
([41]) Irfan neziro Glu-Tuncer yilmaz,koalisy On Hukumtler , Koalisyon pvotokolleri Hukumet programleri,Baski1 T.B.M.M. ,Basimevi ,2015, Cilt1 ,S 592 – 595 .
([42]) Millet Meclisis Tutanak Dergisi , Donem: 4, Citt:1, Toplonti :1, 7/2/1974, S: 562 – 563 .